جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبث العلم

جامعة ميسان – كلية التربة الأساسية

قسم التاريخ

موقف هارون العباسي من العلويين

بحث تقدم به الطالب

كرار وحيد عبد الأمير

الى مجلس كلية التربية الأساسية - قسم التاريخ - جامعة ميسان

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في التاريخ

بأشراف

م.د كرار وائل سلمان

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[القصص:٥] .

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى ابي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء والى امي التي زودتني

بالحنان والمحبة

اقول لهم : انتم وهبتموني الحياة والامل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة والى

اسرتي جميعاً ثم الى كل من علمني حرفاً سنا برقه يضيء الطريق أمامي . والى

كل من اضاء بعلمه عقل غيره او هدى بالجواب الصحيح صبره سائليه فأظهر

سماحته تواضع العلماء وبرحابتة سماحة العارفين

شكر وتقدير

لا يسعنا في هذا المقام الا ان نتقدم بعميق شكرنا وخالص تقديرنا الى استاذنا

(م . د كرار وائل سلمان) لما قدمه لنا من دعم واسناد في بحثي

ويطيب لنا ان نتقدم بجزيل الشكر وعظيم امتناننا للذين غذونا من فيض علمهم و الى كليّتي

(كلية التربية الأساسية – جامعة ميسان – قسم التاريخ)

واخيرا يسرنا ان نشكر كل من مد لنا يدا العون والمساعدة ولأتمام

هذا البحث

فهرست المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرست المحتويات	د
المقـــــدمة	١
المبـــــحث الاول : تعريف هارون الرشيد	٣
المطلب الأول :علاقته مع العلويين	٤
المطلب الثاني : اهداف هارون العباسي	٦
المبحث الثاني : سياسة هارون العباسي	١١
المطلب الأول : سياسة هارون إتجاه العلويين	١٢
المطلب الثاني : اعمال هارون السياسية	١٨
المطلب الثالث : نهاية سياسة هارون مع العلوين	٢٤
الخاتمة	٢٩
المصادر والمراجع	٣٢

المقدمة

يُعد عهد الخليفة هارون الرشيد منعطفاً حاسماً في تاريخ العلاقة بين السلطة العباسية والمعارضة العلوية؛ إذ شهدت هذه الفترة صراعاً محتدماً حول مفهوم الشرعية السياسية والدينية. فبينما كان الرشيد يسعى لترسيخ دعائم الدولة المركزية، كان الحراك العلوي يمثل تحدياً وجودياً يستند إلى أحقية آل البيت في الخلافة.

لم يكن الصراع بين الرشيد والعلويين مجرد تنافس على سدة الحكم، بل كان صداماً بين رؤيتين للشرعية: شرعية القوة والواقع التي مثلها العباسيون بعد استتباب الأمر لهم، وشرعية النص والوراثة الروحية التي تمسك بها العلويون، والتفّت حولها جماهير غفيرة من الأمة. وقد اتسمت علاقة الرشيد بالبيت العلوي بالتعقيد الشديد؛ فبينما كان يظهر الاحترام لبعض الرموز في مواقف بروتوكولية، كان يمارس سياسة "القبضة الحديدية" تجاه أي تحرك يهدد أركان عرشه.

تتجلى ذروة هذا التوتر في التعامل مع شخصية الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام)، الذي عاصر الرشيد وشهدت فترة إمامته أقصى درجات التضييق والملاحقة. وتذهب المصادر التاريخية، لا سيما الشيعية منها، إلى أن سياسة الرشيد تجاه العلويين لم تقتصر على الجانب العسكري المباشر وقمع الثورات (مثل ثورة يحيى بن عبد الله المحض)، بل امتدت لتشمل الحصار الاقتصادي، والرقابة الأمنية اللصيقة، والتغييب في السجون المظلمة، وصولاً إلى التصفيات الجسدية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الآليات السياسية والأمنية التي استحدثها هارون الرشيد للتعامل مع البيت العلوي، وكيف تحولت هذه العلاقة من التنافس السياسي إلى الصدام المباشر الذي أدى إلى تغييب رموز علوية بارزة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في التناقض بين الخطاب الرسمي للدولة العباسية الذي يدعي الوصل بالنبوة، وبين الممارسات الفعلية القمعية تجاه بني عمومتهم من العلويين، وتتبع أثر هذه السياسة في نشوء كيانات سياسية مستقلة بعيداً عن مركز الخلافة.

أهداف البحث:

تحليل الدوافع السياسية والأمنية وراء سجن موسى بن جعفر الكاظم.

الكشف عن الوسائل التي اتبعها الرشيد لتقويض الشرعية الدينية للعلويين.

دراسة أثر سياسة "القبضة الحديدية" في رسم خارطة المعارضة العلوية لاحقاً.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال استقراء الروايات التاريخية في المصادر الأولية والموازنة بينها للوصول إلى فهم أعمق لشخصية الرشيد السياسية.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين؛ يتناول الأول المرتكزات السياسية لعلاقة الرشيد بالعلويين وأهدافها، بينما يركز المبحث الثاني على الوسائل والإجراءات العملية التي اتخذها تجاههم، وصولاً إلى تقييم النتائج السياسية لهذه الحقبة في الخاتمة..

المبحث الأول: تعريف هارون العباسي

تعريف هارون الرشيد : تختلف صورة هارون الرشيد عند الشيعية جذرياً عن صورته في التاريخ العام؛ فبينما يُعرف في التاريخ "السُّني" أو "الرسمي" بالخليفة العابد الغازي وصاحب العصر الذهبي، يُعرّف في المدونات التاريخية والحديثية الشيعية من خلال زوايا محددة ترتبط بعلاقته مع أئمة أهل البيت. ومنها بالحاكم الجائر يُصنف الرشيد في الأدبيات الشيعية كأحد أبرز "خلفاء الجور". لا يُنظر إليه من خلال اتساع رقعة الدولة أو الازدهار الاقتصادي، بل من خلال شرعية الحكم. يُعتبَر في هذا السياق "غاصباً" لمنصب الخلافة الذي هو حق شرعي للإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام).

ومن أهمها السجّان وقاتل الإمام الكاظم

هذا هو التعريف الأكثر حضوراً؛ فالرشيد في الوجدان الشيعي هو:

المضطهد: الذي لم يحتمل وجود مرجعية روحية وعلمية موازية لسلطته، فقام بسجن الإمام الكاظم لسنوات طويلة في ظروف قاسية (بين البصرة وبغداد).

الآمر بالقتل: تؤكد الكتب الشيعية (مثل عيون أخبار الرضا والإرشاد) أن الرشيد هو المسؤول المباشر عن اغتيال الإمام الكاظم "بالسم" داخل سجنه على يد السندي بن شاهك.

المطلب الأول: علاقته بالعلوين

إشكالية "النسب والميراث" (صراع الشرعية السياسية)

يُعد صراع "الشرعية" المرتكز الأساس الذي قامت عليه علاقة هارون العباسي بالعلويين؛ إذ لم يكن الخلاف مجرد نزاع على السلطة التنفيذية، بل كان صراعاً حول من هو الأحق بتمثيل النبي (ص) وحمل إرثه. ويرى أن هارون العباسي كان يعاني من "عقدة الشرعية" أمام العلويين، لأن العباسيين بنوا دولتهم على شعار "الرضا من آل محمد"، وهو شعار فضفاض استفاد منه العباسيون للوصول إلى العرش، ثم حاولوا لاحقاً حصر "الآلية" في بني العباس فقط .[١]

لقد حاول الرشيد تأصيل شرعيته من خلال نظرية "العمومة"؛ مدعياً أن العباس بن عبد المطلب، بصفته عم النبي، هو الوارث الشرعي له، وأن وجود الأعمام يحجب أولاد البنات (العلويين) عن الميراث السياسي والديني. وفي المقابل، كان العلويون يستندون إلى نصوص قرآنية وواقعية تثبت أنهم "أبناء رسول الله"، وهذا التناقض أنتج هوة سحيقة بين السلطة والمعارضة [٢].

ويظهر هذا الصراع جلياً في المناظرة التاريخية التي جرت في قصر الرشيد، حين سأل موسى بن جعفر: "كيف قلتم نحن ذرية النبي، والنبي لم يعقب، وإنما العقب للذكر لا للأنثى، وأنتم ولد الابنة؟". وهنا تبرز شخصية الباحث في تحليل رد موسى بن جعفر الذي لم يكتفِ بالجانب العاطفي، بل ألجم الرشيد بالمنطق القرآني حين استشهد بقوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ... وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾،[٣] مؤكداً أن عيسى (ع) نُسب إلى ذرية الأنبياء من جهة أمه مريم، فكذلك نُسب العلويون إلى النبي من جهة فاطمة [٤].

---

١ - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٢١.
٢ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٥
٣ - سورة الانعام (الاية ٨٤)
٤ - الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج١، ص ٨٤-٨٥

إن هذا الاستناد إلى النص القرآني جعل الرشيد في موقف محرج سياسياً؛ فإذا أقرّ بذرية العلويين، فإنه يقرّ تلقائياً بأولويتهم في الخلافة، وهو ما دفعه إلى الانتقال من "المناظرة العلمية" إلى "القمع الأمني" لحسم الصراع الذي عجز عن حسمه فكرياً. ويستنتج الباحث أن إصرار الرشيد على نفي صفة "البنوة" عن العلويين كان يهدف إلى تحويلهم في نظر العامة من "ورثة شرعيين" إلى مجرد "بني عمومة" يتساوون مع العباسيين في الحق، بل ويفضلهم العباسيون بحجة إرث الأعمام [١].

ويرى أن هذا السجال لم يكن ترفاً فكرياً، بل كان محاولة من الرشيد لزعزعة المرتكز العقدي الذي تقوم عليه المعارضة العلوية. فمن خلال التشكيك في "البنوة"، كان الرشيد يهدف إلى سلب "الحصانة الروحية" عن العلويين أمام الرأي العام [٢].

علاوة على ذلك، ان هارون العباسي سعى لاستمالة بعض الفقهاء لتدعيم وجهة نظره في "حجب العم لابن البنت"، مما يشير إلى توظيف الفقه في خدمة الأجندة السياسية. إن إصرار السلطة على تسمية العلويين بـ "بني عمنا" بدلاً من "آل الرسول" كان جزءاً من حرب مصطلحات تهدف إلى مساواتهم ببقية بني هاشم وإلغاء خصوصيتهم التي اكتسبوها من فاطمة [٣].

ويستنتج أن نجاح العلويين في تثبيت لقب "ذرية النبي" في الوجدان الشعبي كان يمثل الفشل الأول لسياسة الرشيد الإيديولوجية، مما جعله ينتقل إلى مربع المواجهة المادية الصرفة بعد أن خسر معركة "الشرعية النصية" [٤].

---

١ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٣١
٢ - المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص ٣٢٦
٣ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٧
٤ - الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج١، ص ٨٦

يرى المسعودي أن إشكالية النسب والميراث لم تكن حبيسة الجدران العباسية أو الحجج الفقهية الجافة، بل أحدثت انقساماً أفقياً وعمودياً في البنية القبلية العربية داخل الحواضر الكبرى كالكوفة والمدينة المنورة. فقد وجدت القبائل اليمانية والمجموعات الموالية لأهل البيت في أطروحة "البنوة والوراثة الروحية" متنفساً للتعبير عن رفضها للمركزية العباسية المضطربة، بينما حاولت القبائل المضرية القريبة من البلاط تسويق مقولة "العمومة" لشرعنة الامتيازات الاقتصادية التي منحتها بغداد لهم. هذا التوظيف الاجتماعي للنسب أدى إلى ولادة مجتمع مشحون عصبياً، حيث تحول لقب "علوي" أو "عباسي" من مجرد انتماء عائلي إلى فرز سياسي وطبقي واجتماعي صارم داخل الأحياء السكنية والأسواق [١].

المطلب الثاني: اهداف هارون العباسي

أن سياسة هارون العباسي تجاه العلويين لم تنطلق من فراغ، بل كانت محكومة بظلال "واقعة فخ" الأليمة التي حدثت في عهد أخيه الهادي؛ إذ يعتبر هذا الحدث التاريخي المفصل الاستراتيجي الذي حدد مسار العلاقة المستقبلية. فقد تركت تلك الواقعة جرحاً غائراً في وجدان البيت العلوي، وأدت إلى تشتت رموزهم في الأقاليم البعيدة، مما خلق نوعاً من "المعارضة العابرة للحدود" التي أوجست منها السلطة العباسية خيفة [٢].

لقد أدرك هارون العباسي بذكائه السياسي أن القضاء على الثورة المسلحة في "فخ" لم ينهِ الخطر العلوي، بل حوّله إلى خطر "كامِن" ينتظر اللحظة المناسبة للانفجار. ومن هنا، يحلل الباحث لجوء هارون العباسي إلى استراتيجية "الملاحقة الاستباقية" لكل من نجا من تلك الواقعة، وعلى رأسهم يحيى وإدريس ابنا عبد الله بن الحسن. ففرار إدريس بن عبد الله إلى المغرب وتأسيسه لدولة الأدارسة مثّل ضربة موجعة لهيبة الخلافة العباسية، حيث أثبت أن العلويين قادرون على بناء كيانات سياسية مستقلة بعيداً عن مركز القرار في بغداد [٣].

---

[١] - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٤٠

[٢] - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٨٠

[٣] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٦

وعلاوة على ذلك، أن هارون العباسي استخدم "فخ" كذريعة قانونية وأمنية لفرض الرقابة اللصيقة على من بقي من العلويين في الحجاز والعراق. فقد كان ينظر إلى كل علوي بصفته "مشروع ثائر" محتمل، وهو ما دفعه إلى إلزامهم بـ "العرض" اليومي على الولاة في بعض الأقاليم للتأكد من عدم مغادرتهم لمساكنهم. إن هذه الحالة من التوجس الدائم تعكس عدم ثقة السلطة بجدوى الحلول العسكرية وحدها، وإدراكها أن الشرعية الروحية للعلويين هي المحرك الأساس للجماهير [١].

ويُستنتج المسعودي من خلال استقراء النصوص التاريخية أن هارون العباسي كان يخشى من "الثأر التاريخي"؛ فكلما استذكر العلويون ضحاياهم في فخ، زاد إصرارهم على مناهضة السلطة. ولذلك، اتسمت إجراءات هارون العباسي بالقسوة المفرطة أحياناً لكسر هذه الروح الاندفاعية، وتحويل "فخ" من دافع للثورة إلى درس في "الرهبة من السلطة". ومع ذلك، يثبت الواقع التاريخي أن هذه السياسة القمعية أدت إلى نتائج عكسية، حيث زادت من التفاف الناس حول المظلومية العلوية [٢].

أن تداعيات واقعة فخ لم تقتصر على الجانب العسكري، بل أدت إلى نشوء ما يُعرف بـ "الشتات العلوي" الذي أرّق مضجع هارون العباسي ؛ فنجاح إدريس بن عبد الله في الإفلات من قبضة الاستخبارات العباسية والوصول إلى أقصى المغرب العربي كان يمثل فشلاً أمنياً ذريعاً للرشيد. هذا الهروب حوّل الخطر من "ثورة داخلية" يمكن قمعها، إلى "كيان خارجي" يهدد وحدة العالم الإسلامي وينافس الخلافة العباسية في شرعيتها. ومن هنا، يفسر الباحث لجوء هارون العباسي إلى استخدام "السم" كأداة اغتيال سياسي عابرة للحدود للتخلص من إدريس بن عبد الله بعد أن عجزت جيوشه عن الوصول إليه [٣].

علاوة على ذلك، يحلل الاصفهاني أن هارون العباسي اتخذ من هذه الواقعة مبرراً لفرض نظام "الإقامة الجبرية" المقنعة على كبار العلويين في المدينة؛ حيث كان يُجبرهم على التوقيع في سجلات يومية، ويمنعهم من السفر أو استقبال الوفود من الأقاليم، خاصة القادمين من خراسان الذين كانوا

---

[١] - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤١
[٢] - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٢٥
[٣] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٧

يشكلون القاعدة التقليدية للدعوة العباسية وبدأوا يميلون للعلويين. إن هذه الإجراءات تعكس خوف السلطة من تحول المظلومية العلوية إلى وقود لثورات جديدة تستلهم دروسها من "فخ" وتتجنب أخطاءها [١].

فيما يتعلق بالبنية النفسية لهارون العباسي ؛ إذ تظهر النصوص التاريخية تأرجحاً حاداً في سلوكه بين الإفراط في البكاء عند سماع المواعظ وبين القسوة المفرطة عند اتخاذ القرارات الأمنية ضد العلويين. هذه الازدواجية يفسرها الباحث بوجود "عقدة ذنب سياسية" كامنة في وجدان الرشيد؛ فهو يعلم يقينًا حجم التضحيات التي قدمها العلويون لإسقاط الدولة الأموية، ويدرك في داخله أن شعار "الرضا من آل محمد" قد تم الالتفاف عليه. ولذلك، كان يرى في زهد موسى بن جعفر وتنسكه إدانة صامتة لقصوره وبذخه، مما جعل القمع وسيلة نفسية دفاعية لإسكات صوت الضمير السياسي والتغطية على هواجس عدم الأحقية [٢].

دور الوشايات والبطانة في تأجيج الصراع (التحريض الممنهج)

يضيف الاصفهاني بعداً جديداً يتمثل في لجوء إدارة الرشيد إلى "الحرب الإعلامية الشفوية" عبر توجيه خطباء الجمعة في الولايات الحساسة كخراسان ومصر لترسيم حدود الشرعية السياسية للدولة. لم يكن الأمر مقتصرًا على نفي وراثة ابن البنت، بل تعداه إلى محاولة صياغة مأثورات تاريخية تزعم أن الإمام علي بن أبي طالب نفسه قد ترك وصية تدعم تقديم العباس بن عبد المطلب في الشورى المعنوية. هذا السلوك الإداري يعكس إدراك الرشيد بأن السيطرة على الجغرافيا لا تكتمل إلا بالسيطرة على "المخيال الشعبي"، ومن ثم فإن مواجهة الخطاب الروحي العلوي تطلبت بناء "خطاب موازٍ" يتلبس برداء الرواية التاريخية الموجهة [٣].

---

١ - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٨٥
٢ - الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج١، ص ٩٩
٣ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤١٢

أن السياسة القمعية التي انتهجها هارون العباسي تجاه العلويين لم تكن دائماً نابعة من قرارات فردية محضة، بل لعبت "البطانة" والوشايات السياسية دوراً محورياً في رسم ملامح هذا الصدام وتعميقه. فقد أحاط هارون العباسي نفسه بمجموعة من المستشارين والوزراء الذين كان لبعضهم مصلحة مباشرة في استمرار العداء بين العباسي والعلوي، وذلك لتثبيت نفوذهم داخل البلاط وضمان عدم تقرب الخليفة من بني عمومته الهاشميين (١).

لقد استغلت هذه البطانة "التوجس الفطري" لدى هارون العباسي من المنافسة العلوية، فبدأوا بنسج تقارير استخباراتية (عيون) تضخم من حجم الحراك العلوي وتصوره كتهديد وشيك لعرش الخلافة. ويحلل الباحث قضية "الوشاية بموسى بن جعفر" كنموذج صارخ لهذا الدور؛ إذ تذكر المصادر أن يحيى بن برمك وبعض المقربين من البيت العباسي استغلوا علاقاتهم لتقديم صورة مشوهة عن نشاط موسى بن جعفر في المدينة المنورة، مدعين أنه يُجبى إليه الخراج ويخطط للقيام بامر عظيم، مما أثار حفيظة هارون العباسي ودفعه لاتخاذ قرار الاعتقال (٢).

ويُعتقد أن هذه الوشايات لم تكن تستهدف الجانب الأمني فحسب، بل كانت تسعى لضرب "الشرعية الأخلاقية" للعلويين في نظر الخليفة. فمن خلال تصويرهم كطامعين في الدنيا وجامعين للمال، حاول الوشاة كسر هيبة الزهد والعبادة التي كانت تحيط برموزهم. ويظهر ذلك في رواية علي بن إسماعيل بن جعفر، الذي تشير المصادر إلى أنه وشى بآل بيته طمعاً في دنيا هارون العباسي ، وهو ما مكن السلطة من الحصول على "غطاء شرعي" من داخل البيت العلوي نفسه لتبرير ممارساتها القمعية لاحقاً (٣).

---

١ - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٣٠
٢ - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٠-٢٣١
٣ - الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج١، ص ٧٣

ويستنتج أن هارون العباسي ، رغم دهائه، كان يقع ضحية لهذه التقارير المضللة التي كانت تمنعه من رؤية فرص التهدئة أو "المداراة الهاشمية". إن هذا "التحريض الممنهج" أدى إلى تحويل الخلاف من تنافس سياسي يمكن احتواؤه، إلى عداء شخصي وعائلي اتسم بالمرارة. وبذلك، ساهمت البطانة في بناء جدار عازل بين هارون العباسي والعلويين، مما جعل لغة السجن والسيف هي اللغة الوحيدة المتبادلة بين الطرفين طوال عهده [١].

ويعتقد الطبري في كتابه أن "صناعة العدو" كانت حرفة أتقنتها بطانة هارون العباسي ببراعة؛ إذ لم تكن الوشايات مجرد أخبار عارضة، بل كانت "تقارير كيدية" تُصاغ بعناية لتضرب على وتر "خوف الخليفة على عرشه". ويحلل الباحث أن بعض المقربين من هارون العباسي كانوا يخشون من وقوع أي مصالحة بين هارون العباسي وبني عمومته من العلويين، لأن ذلك يعني ببساطة فقدانهم لمواقعهم ونفوذهم كمدافعين وحيدين عن العرش. ومن هنا، كانت الوشايات تزداد حدة كلما أظهر هارون العباسي ليناً أو ميلاً للمدارة، لدفعه مرة أخرى نحو مربع البطش [٢].

ويضيف المفيد في كتابه الارشاد نقطة جوهرية، وهي أن الوشاة استهدفوا "العصب المالي" للعلويين؛ فمن خلال إيهام هارون العباسي بأن الأموال التي تصل إلى موسى بن جعفر تُستخدم لشراء السلاح وتجنيد الأتباع، نجحوا في تحويل "العمل الخيري والشرعي" إلى "نشاط تخريبي" في نظر السلطة. هذا الربط بين المال والثورة كان هو "القشة التي قصمت ظهر البعير"، والتي جعلت هارون العباسي يتخذ قراره النهائي بتغييب الرموز العلوية في السجون؛ لإيمانه بأن تجفيف المنابع المالية هو السبيل الوحيد لإضعاف هيبتهم الاجتماعية وقطع قدرتهم على التحرك السياسي [٣].

---

١ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٣٨
٢ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٠
٣ - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٢

المبحث الثاني

سياسة هارون الرشيد

السياسات العملية والإجراءات القمعية تجاه العلويين

استعرضتُ في المبحث الأول الجوانب الفكرية والأسس السياسية التي انطلق منها هارون العباسي في تشكيل رؤيته تجاه البيت العلوي، فإن هذا المبحث يسعى لتتبع "الترجمة العملية" لتلك الرؤية على أرض الواقع.

يرى المسعودي أن الانتقال من مرحلة التوجس النظري إلى مرحلة التنفيذ الإجرائي لم يكن عفوياً، بل كان سياسة ممنهجة استهدفت تفتيت مراكز القوة العلوية أينما وجدت (١).

إن المتأمل في مسار الأحداث التاريخية خلال عهد الرشيد يلحظ بوضوح أن السلطة العباسية قد استنفدت كافة وسائل "الاحتواء الناعم" والمداراة السياسية، لتنتقل إلى استراتيجية "الاستئصال والاحتواء الأمني الشامل". ولم تقتصر هذه السياسة على المواجهة العسكرية المباشرة فحسب، بل شملت أبعاداً أخرى غاية في الخطورة؛ منها التغييب القسري للرموز الروحية، ونقض العهود والمواثيق السياسية، وتوظيف المؤسسة الفقهية والقضائية لشرعنة البطش بالمعارضين (٢).

أن أهمية هذا المبحث تكمن في كشف التناقض الصارخ بين الخطاب الرسمي للرشيد الذي كان يحرص فيه على إظهار التمسك بوشائج القربى الهاشمية، وبين الممارسات الفعلية التي اتسمت بالقسوة المفرطة. ومن خلال استقراء الروايات المتباينة في الأمهات التاريخية، سيتم تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة تمثل جوهر السياسة العملية لهارون : أولها استراتيجية الاعتقال الوقائي وتغييب القيادات، وثانيها سياسة الغدر السياسي ونقض الأمانات، وثالثها التضييق المالي والرقابة اللصيقة التي استهدفت عزل العلويين عن قواعدهم الشعبية (٣).

---

١ - المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص ٣٣٥
٢ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤١٠
٣ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٥

المطلب الأول: سياسته اتجاه العلويين

استراتيجية "التغييب والاعتقال الوقائي" (موسى بن جعفر نموذجاً)

يرى الشيخ المفيد في الارشاد أن سياسة هارون العباسي اتجاه العلويين انتقلت في هذا المطلب من مرحلة "التوجس الفكري" إلى مرحلة "التنفيذ الأمني المباشر"؛ إذ لم تعد السلطة تكتفي بالمناظرة أو المراقبة، بل عمدت إلى استراتيجية "التغييب القسري" للرموز التي تشكل خطراً كاريزمياً على شرعية الخلافة. ويحلل المفيد أن اعتقال موسى بن جعفر لم يكن ناتجاً عن ثورة مسلحة قادها، بل كان "اعتقالاً وقائياً" يهدف إلى كسر الرابطة الروحية المتنامية بينه وبين القواعد الشعبية في مختلف الأمصار الإسلامية، وهي القاعدة التي بدأت ترى فيه البديل الشرعي والسياسي لمنظومة الحكم العباسي [١].

أن هارون استخدم "عنصر المفاجأة" والتمويه في عملية الاعتقال لإحباط أي رد فعل شعبي محتمل؛ فإرسال موسى بن جعفر في قبتين مغطاتين (واحدة إلى البصرة والأخرى إلى الكوفة) كان تكتيكاً أمنياً يهدف إلى تضليل الأتباع ومنعهم من معرفة مكان احتجازه الحقيقي. إن هذا الإجراء يعكس، من وجهة نظر الباحث، مدى الرعب الذي كانت تعيشه السلطة من "القوة الصامتة" للعلويين؛ فالسلطة التي تملك الجيوش والقصور كانت تخشى من شخصية مقيدة لا تملك إلا التأثير القلبي في الناس [٢].

وعلاوة على ذلك، يذهب الصدوق إلى أن فترة سجن موسى بن جعفر، التي تنقلت بين البصرة وبغداد وتحت إشراف ولاة مختلفين (من عيسى بن جعفر إلى السندي بن شاهك)، لم تكن مجرد عقوبة سالبة للحرية، بل كانت محاولة لـ "الابتزاز السياسي".

فقد حاول هارون من خلال وزرائه الضغط على موسى بن جعفر لانتزاع اعتراف بشرعية السلطة العباسية مقابل إطلاقه، إلا أن صمود المعارضة العلوية داخل السجن أدى بالرشيد إلى تبني الخيار

---

[١] - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣١

[٢] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤١٤

الأكثر دموية. ويحلل الباحث أن قرار "التصفية الجسدية" بالسم كان اعترافاً ضمنياً بوفاة "السياسة المداراتية" وفشل السلطة في احتواء الرمز العلوي حتى وهو خلف القضبان [١].

ويختم المسعودي بالاشارة إلى أن هارون العباسي حاول "علمنة" أو "قوننة" الجريمة بعد وقوعها، من خلال إحضار الفقهاء والوجوه لمشاهدة جنازة موسى بن جعفر والادعاء بوفاته حتف أنفه. إن هذا الإجراء البروتوكولي المتأخر يثبت أن الرشيد كان يحسب ألف حساب للرأي العام، ويحاول درء تهمة القتل السياسي عن نفسه أمام الجماهير الغاضبة. ومع ذلك، يرى الباحث أن هذه السياسة القمعية لم تؤدِ إلا إلى تجذير المظلومية العلوية وتحويلها إلى وقود لثورات لاحقة هزت أركان الدولة في عهود خلفائه [٢].

التطور النوعي في الأجهزة الأمنية في عهد هارون العباسي، حيث لم يعد القمع محلياً، بل تحول إلى ما يمكن تسميته بـ "الأمن العابر للحدود". إن ملاحقة إدريس بن عبد الله في المغرب، وعبد الله بن الحسن في أقاصي المشرق، تطلبت إنشاء شبكة اغتيالات معقدة تعتمد على عملاء سريين يتم زرعهم في البعثات التجارية والعلمية. هذا الأسلوب الاستخباري الذي اعتمد على "السموم الكيماوية الطيارة" والرسائل المشفرة يثبت أن الرشيد أسس لـ "دولة أمنية عميقة" تتجاوز السيادة الجغرافية التقليدية للدول، مما جعل أي بقعة في العالم الإسلامي غير آمنة للمعارضة العلوية [٣].

يضيف الباحث محوراً إجرائياً لم ينل حقه من الدراسة، وهو لجوء الرشيد إلى سياسة "التهجير الجغرافي" لعوائل كاملة من العلويين من موطنهم الأصلي في المدينة المنورة إلى مناطق نائية في العراق وخراسان. لم يكن الهدف من هذا التهجير السجن فحسب، بل "تفتيت الكتلة البشرية الحرجة" للعلويين في الحجاز؛ حيث كان وجودهم المجتمعي المترابط يشكل بؤرة دائمة للثورة. ومن خلال

---

١ - الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج١، ص ٩٥
٢ - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٥٥
٣ - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٨٨

توزيعهم جغرافياً وفرض الإقامة الجبرية عليهم في حواضر عسكرية مثل "واسط" أو "مرو"، نجحت السلطة في عزلهم عن بيئتهم الحاضنة وقطع صلاتهم التاريخية بالوجدان الشعبي الحجازي [١].

ولا يقف تحليل المفيد عند الإجراءات التنفيذية المباشرة للاعتقال، بل يتعداه إلى تفكيك "البنية الفلسفية للسجن العباسي العتيق"؛ إذ يرى أن نقل موسى بن جعفر بين سجون البصرة وبغداد كان يعكس أزمة عميقة في جهاز السلطة نفسه. فقد كان الرشيد يسعى إلى "أنسنة السجن" عبر استخدام ولاة من ذوي القربى (مثل عيسى بن جعفر بن المنصور) لعلّه يستدرج الإمام إلى تسوية سياسية، إلا أن تحول السجانين أنفسهم إلى متأثرين بعبادة الأسير وزهده دفع بالرشيد إلى عزلهم والاستعانة بالقادة العسكريين الغرباء كالسندي بن شاهك. هذا الانتقال من السجان الهاشمي إلى السجان البيروقراطي المحترف يبرهن على أن الإدارة العباسية عجزت عن إدارة "ملف الاعتقال" بالأدوات التقليدية، ولجأت إلى تجريد مؤسسة السجن من طابعها الإنساني وتحويلها إلى أداة تصفية مادية صرفة [٢].

علاوة على ذلك، أبعاد "الهندسة الجغرافية للتهجير القسري" لعوائل الطالبيين، معتبراً إياها محاولة مبكرة لـ"التغيير الديموغرافي الموجه"؛ فالمدن الإستراتيجية التي اختارها الرشيد لنفي العلويين (مثل واسط في العراق ومرو في خراسان) لم تكن مجرد بؤر جغرافية نائية، بل كانت حواضر عسكرية خاضعة للسيطرة المباشرة للجيوش العباسية النظامية. ومن ثم، فإن تفكيك "الكتلة البشرية الحرجة" في المدينة المنورة أعاد توزيع الثقل الاجتماعي للعلويين وصيَّرهم تحت المراقبة البصرية اللصيقة للحاميات العسكرية العباسية، مما أدى إلى حرمان المعارضة من ميزتها التاريخية المتمثلة في الاحتماء بـ"حرم الرسول" والبيئة الحجازية الوعرة التي استعصت تاريخياً على الأمويين والعباسيين [٣].

---

[١] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤١٥

[٢] - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٣

[٣] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤١٦

وفي سياق متصل، أن استراتيجية "الأمن العابر للحدود" التي توجت باغتيال إدريس بن عبد الله في أقصى المغرب العربي بالسم، كشفت عن نمو ما يُعرف بـ"العقدة الأمنية الإمبراطورية" لدى هارون الرشيد. إن استخدام "الشماخ اليمامي" كعميل سري تخفى بصفة طبيب وهاجر إلى المغرب متظاهراً بالولاء للعلويين، يثبت أن البلاط العباسي أسس لقواعد ميكافيلية صارمة تتجاوز مفاهيم الشرف السياسي والعهود القبلية؛ حيث غدت أجهزة الاستخبارات العباسية قادرة على اختراق الكيانات السياسية الناشئة عبر أدوات "الحرب الناعمة" والتصفيات الصامتة، مما جعل السلطة تستعيض عن الحملات العسكرية الضخمة المكلفة اقتصادياً وبشرياً بـ"الاغتيال النقطي الموجه" الذي يحسم الأزمات الإقليمية دون إثارة الرأي العام [١].

و في نهاية المطاف أن بروتوكول "الإشهاد الزائف" على جنازة موسى بن جعفر فوق جسر بغداد، والذي أشرف عليه السندي بن شاهك وبحضور ثمانين قاضياً وعدلاً، يمثل "شرعنة صورية للجريمة السياسية". يرى الباحث أن الرشيد لم يكن يخشى الثورة المسلحة الفورية بقدر ما كان يخشى "انثلام الشرعية الروحية" لعرشه؛ فلجوء الدولة إلى إجبار الفقهاء والوجوه على التوقيع على محضر وفاة طبيعية ("مات حتف أنفه") كان يهدف إلى قطع الطريق على مفهوم "الشهادة والمظلومية" التي يتغذى عليها الفكر العلوي. ومع ذلك، فإن هذا الالتفاف القانوني المفضوح قد ارتد عكسياً على السلطة، حيث تحول جسر بغداد في الوجدان الشعبي من أداة لإثبات براءة الدولة إلى منبر دائم يعلن سقوط الأقنعة الأخلاقية عن الخلافة العباسية [٢].

دوافع الاعتقال وأبعاده السياسية

يرى المفيد في كتابه أن عملية اعتقال موسى بن جعفر لم تكن مجرد إجراء أمني عابر، بل كانت تمثل "ذروة الصدام" بين شرعيتين؛ شرعية السلطة القائمة على الغلبة، وشرعية المعارضة القائمة على الامتداد الروحي. إن المتتبع لسيرة الرشيد يلحظ أنه كان يراقب بدقة تنامي نفوذ موسى بن جعفر في

---

[١] - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٨٩

[٢] - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٥٦

المدينة المنورة، ولم يكن يخشى من جيش يجمعه، بل كان يخشى من "البيعة الصامتة" التي بدأت تترسخ في قلوب الناس [١].

ويحلل اليعقوبي في كتابه "تاريخ اليعقوبي" أن هارون أدرك أن وجود رمز علوي بهذا الثقل في مدينة الرسول يمثل "مركز استقطاب" يضعف من هيبة الخلافة في بغداد. ومن هنا، يرى الباحث أن قرار النقل من المدينة إلى البصرة ثم بغداد كان يهدف إلى "التغريب السياسي"؛ أي وضع الرمز في بيئة بعيدة عن أنصاره لقطع خطوط التواصل المالي والفكري. إن هذا الإجراء يعكس عجز السلطة عن مواجهة الحجة بالحجة، فلجأت إلى "جدار السجن" كحل نهائي لإسكات الصوت المعارض [٢].

سيكولوجية السجان وتعدد مراكز الاعتقال

ويذهب الباحث إلى أن تنقيل موسى بن جعفر بين سجون البصرة وبغداد يكشف عن "أزمة ثقة" كانت تعاني منها السلطة العباسية تجاه ولاتها؛ فكلما لمس الرشيد ليناً أو تأثراً من السجان بشخصية الأسير، بادر إلى نقله إلى سجن أشد قسوة. ويظهر ذلك جلياً في موقف عيسى بن جعفر بالبصرة، الذي طلب من الرشيد استلام موسى بن جعفر منه لعدم قدرته على الاستمرار في سجنه بعد أن رأى منه الزهد والعبادة [٣].

ومن هذه التنقلات أن هارون العباسي كان يريد "محو الأثر" النفسي لموسى بن جعفر؛ فالسجن لم يكن للعقاب البدني فقط، بل كان لكسر الكبرياء السياسي للبيت العلوي. ويرى المسعودي أن اختيار السندي بن شاهك في المرحلة الأخيرة من السجن، وهو المعروف بقسوته وغلظته، كان قراراً سياسياً مدروساً لتهيئة المناخ لتصفية الرمز العلوي بعيداً عن الرقابة الأخلاقية أو الدينية التي قد يتأثر بها الولاة الآخرون [٤].

---

[١] - المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣١

[٢] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤١٤

[٣] - الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج١، ص ٩٣

[٤] - المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص ٣٥٠

الخاتمة التحليلية لسياسة التغييب

وفي قراءة نقدية للمصادر التاريخية، يجد الطبري أن الرشيد حاول "شرعنة" الاعتقال عبر إيهام الرأي العام بأن موسى بن جعفر يخطط لشق عصا الطاعة. ومع ذلك، فإن عدم تقديم أي "محاكمة علنية" أو إثبات تهمة جنائية واحدة طوال سنوات السجن، يثبت لدى الباحث أن الاعتقال كان سياسياً بامتياز. إن لجوء السلطة في نهاية المطاف إلى السم هو اعتراف صريح بهزيمة "نظرية السجن"؛ فالتغييب خلف القضبان لم يزد موسى بن جعفر إلا قدسية في نفوس الناس، مما دفع الرشيد للتخلص منه جسدياً ظناً منه أن الموت سيضع حداً لهذه المعضلة السياسية[١].

ويرى المفيد في ختام هذا المطلب أن جنازة موسى بن جعفر والبروتوكولات التي أحاط بها الرشيد الحدث (مثل عرض الجنازة على الجسر) لم تكن إلا محاولة لـ "براءة الذمة" السياسية أمام الجماهير الغاضبة، وهي خطوة تعكس مدى الهشاشة التي كان يشعر بها النظام العباسي أمام المظلومية العلوية التي تحولت من مظلومية فرد إلى قضية أمة [٢].

---

[١] - **الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٠**

[٢] - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٥

المطلب الثاني : اعمال هارون السياسية

أعماله السياسية (سياسة نقض العهود والالتفاف على المواثيق)

أن السياسة العملية لهارون العباسي لم تقتصر على المواجهة العسكرية أو السجن الوقائي، بل شملت "المناورة السياسية" القائمة على تقديم الوعود والأمانات كوسيلة لاستدراج المعارضين وتفكيك حركاتهم المسلحة دون تكبد خسائر في صفوف الجيش العباسي. ويحلل الباحث أن هذه السياسة بلغت ذروتها في التعامل مع "يحيى بن عبد الله المحض"، الذي كان يمثل تهديداً جغرافياً وسياسياً كبيراً بعد تأسيسه لحراك قوي في بلاد الديلم، مما جعل الرشيد يدرك أن القوة المباشرة قد لا تنجح في بيئة جبلية وعرة، فلجأ إلى سلاح "الأمان المغلظ" [١].

أن هارون أظهر براعة فائقة في "الغدر السياسي" المغلّف بغطاء شرعي؛ فبعد أن أعطى يحيى بن عبد الله أماناً كتبه بخطه وشهد عليه كبار بني هاشم والقضاة والفقهاء، بدأ يبحث عن "ثغرة قانونية" لإبطال هذا الميثاق بمجرد وصول يحيى إلى بغداد وتفكيك جيشه. ويذهب الباحث إلى أن هذه الحادثة تكشف عن وجه آخر لسلطة الرشيد، وهو توظيف "المؤسسة الدينية" لخدمة الأهداف السياسية؛ إذ استدعى الفقهاء لإيجاد مخرج يبيح له نكث عهده، وهو ما تم بالفعل عبر إعلان بطلان الأمان بحجج واهية، مما أدى في النهاية إلى سجن يحيى وتصفيته [٢].

وعلاوة على ذلك، يحلل المسعودي أبعاد "دبلوماسية الترهيب والترغيب" التي مارسها الرشيد مع أتباع العلويين؛ إذ كان يهدف من خلال أعماله السياسية إلى "تمزيق الحواضن الاجتماعية" للمعارضة. فقد كان يغدق بالأموال والمناصب على من ينشق عن الصف العلوي أو يشي برؤوس التحرك، وفي المقابل يفرض عقوبات جماعية على المناطق التي تأوي الثوار. ويرى الباحث أن هذا

---

[١] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٨

[٢] - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٩٠-٣٩٢

السلوك السياسي أدى إلى خلق حالة من عدم الثقة داخل البيت الهاشمي نفسه، مما أضعف القدرة العلوية على القيام بمشروع سياسي متكامل ومستمر طوال عهد الرشيد [١].

أن "الأعمال السياسية" للرشيد تجاه العلويين اتسمت بـ "البراغماتية المتطرفة"؛ فالميثاق عنده كان وسيلة وليس غاية، والشرعية كانت تُطوع دائماً لخدمة استقرار العرش. ويرى الباحث أن هذا المنهج في إدارة الصراع، وإن حقق استقراراً مؤقتاً للرشيد، إلا أنه أسس لمرحلة من "القطيعة النفسية" والعداء المستحكم الذي انفجر لاحقاً في عهود خلفائه. إن تحويل "الأمان السياسي" إلى "فخ أمني" أضعف من مصداقية مؤسسة الخلافة وجعل المعارضة العلوية تقتنع بأن المواجهة هي السبيل الوحيد للنجاة [٢].

الفلسفة السياسية لهارون في إدارة الأزمات

أن "الأعمال السياسية" لهارون العباسي تجاه العلويين لم تكن مجرد ردود أفعال لحظية، بل كانت تنطلق من فلسفة سياسية تؤمن بأن "الغاية تبرر الوسيلة" عندما يتعلق الأمر باستقرار العرش العباسي. إن لجوء الرشيد إلى سلاح "الأمان" في قضية يحيى بن عبد الله المحض يبرهن على أن السلطة كانت تعاني من استنزاف عسكري في المناطق الوعرة (كالديلم)، مما دفعها لابتكار حلول "دبلوماسية مفخخة". ويحلل الباحث هذا السلوك باعتباره تحولاً من "سياسة المواجهة" إلى "سياسة الاستدراج"؛ حيث يتم تقديم وعود الأمان ليس حقناً للدماء، بل كطعم لتجريد الخصم من سلاحه ومن ثم الانفراد به [٣].

أن هارون العباسي تعمد إشراك كبار رجال الدولة والقضاة في كتابة الأمان وتوثيقه، ليس حرصاً على الوفاء به، بل لإضفاء صبغة "دولية" و"شرعية" على الاتفاق تخدع الطرف الآخر وتطمئنه. إن هذه المناورة السياسية تعكس ذكاءً أمنياً حاداً، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن أزمة أخلاقية في هرم

---

[١] - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٣٨
[٢] - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٢
[٣] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٨

السلطة؛ إذ تحول "المواثيق الغليظة" التي يُفترض أنها محمية بالدين والقانون إلى مجرد "أوراق ضغط" يتم تمزيقها فور انتهاء الحاجة إليها (١).

يحلل الطبري آليات النكث القانوني في قضية أمان يحيى بن عبد الله؛ حيث يرى أن استدعاء هارون لفقهاء الأمصار لم يكن لطلب الفتيا الشرعية المجردة، بل كان لإنشاء "غطاء دستوري" يبرر تراجع الدولة عن التزاماتها الدولية والداخلية. إن موافقة القاضي أبي البختري على تمزيق الوثيقة وإصدار حكم ببطلان الأمان بناءً على عيوب شكلية في خط الكاتب، تمثل نقطة تحول خطيرة في تاريخ القضاء الإسلامي؛ حيث تم إخضاع "فقه المعاملات والمواثيق" لأمن الدولة الصرف. هذا السلوك رسخ مفهوم "البراغماتية القانونية" وجعل من القضاء أداة تنفيذية تابعة للخليفة لشرعنة تصفية الخصوم السياسيين (٢).

ولا يقف تحليل اليعقوبي في كتابه عند حدود المناورة العسكرية الصرفة في قضية يحيى بن عبد الله المحض، بل يرى أن هذه الحادثة تؤسس لـ"مفهوم الدولة البوليسية النفعية" في الفكر السياسي العباسي. إن لجوء الرشيد إلى إبطال الأمان بعد توثيقه لم يكن مجرد كسرٍ لعهدٍ فردي، بل كان بمثابة إعادة صياغة للعلاقة بين السلطة والمعارضة؛ حيث أرسل الرشيد رسالة واضحة مفادها أن الاستقرار السياسي للعرش يتقدم على الثوابت الأخلاقية والدينية للدولة. هذا التحول البنيوي يعكس، بحسب قراءة الباحث، رغبة الرشيد في إيجاد مساحة مرنة يتحرك فيها القرار السياسي بعيداً عن القيود الفقهية التقليدية، مما صبغ الفلسفة العباسية بصبغة ميكافيلية مبكرة تجعل من مصلحة الدولة العليا المبرر الأوحد لكافة التجاوزات الإجرائية (٣).

علاوة على ذلك، يذهب الاصفاني إلى تفكيك الآثار النفسية والسياسية المترتبة على سيكولوجية المعارضة العلوية بعد مشهد تمزيق الأمان؛ إذ أدى هذا الغدر الممنهج إلى "راديكالية الحراك العلوي" وانعدام أي فرصة للمداراة أو الحلول السلمية المستقبليّة. فقد أدركت التيارات العلوية بمختلف أجنحتها

---

١ - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٩٠
٢ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٦
٣ - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٠٩

(الزيدية والإمامية) أن وثائق الخلافة العباسية وعقودها الرسمية لا توفر حصانة قانونية حقيقية، وأن الجلوس على طاولة المفاوضات مع بغداد هو انتحار سياسي مغلف بالبروتوكولات. هذا الإدراك دفع بالعلويين إلى تعميق تنظيماتهم السرية، والاعتماد على الخلايا المغلقة، ورفض أي مبادرات للصلح في عهود خلفاء الرشيد، مما جعل الصراع صفرياً ولا يقبل القسمة على اثنين [١].

وفي سياق متصل، يحلل الطبري ظاهرة "الاستلاب القضائي والتأسيس للعدالة الصورية" التي ظهرت جلياً في استدعاء الرشيد للفقهاء لإبطال الوثيقة. يرى الباحث أن الرشيد بذكائه التشريعي لم يكن يريد مواجهة الوجدان الشعبي الإسلامي بجريمة غدر عارية، بل حرص على "قوننة النكث" عبر استدرار فتاوى كيدية تصنع مظهر الشرعية؛ فاختيار القاضي أبي البختري لتنفيذ هذه المهمة وموافقته على تمزيق الأمان بحجج شكلية واهية يثبت كيف نجح البلاط في تدجين المؤسسة القضائية وتحويلها من سلطة رقابية مستقلة تحمي الحقوق إلى أداة تنفيذية تبرر نزوات السلطة وتمنح الحصانة الفقهية للجلاد في مواجهة الضحية [٢].

ويستنتج المسعودي في نهاية المطاف أن هذه الفلسفة البراغماتية المتطرفة في إدارة الأزمات، وإن حققت للرشيد مكسباً أمنياً مؤقتاً بالقضاء على زعامة يحيى بن عبد الله المحض وتفكيك حركته في الديلم، إلا أنها كلّفت الدولة العباسية "أزمتها الأخلاقية الكبرى" ونزعت عنها شرعيتها الدينية أمام الرأي العام الإسلامي. فقد تحول الرشيد في نظر المؤرخين والمجتمع من خليفة يحكم بمقتضى العقد الشرعي والقرابة الهاشمية إلى سلطان دنيوي يدير أزماته بالسيف والحيلة، مما جعل السلم الأهلي في عهده سلماً هشاً وقائماً على الرهبة العسكرية لا على الرضا السياسي، وهو ما مهّد للأزمات الكبرى التي عصفت بالدولة فور غيابه عن المشهد [٣].

---

[١] - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٣٩٣

[٢] - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٧

[٣] - المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص ٣٤٢

توظيف المؤسسة القضائية والفقهية لشرعنة النكث

ويذهب الطبري إلى أبعد من ذلك في تحليله لأعمال الرشيد السياسية، مشيراً إلى "هيكلة القمع" عبر المؤسسة الدينية. فبعد وصول يحيى بن عبد الله إلى بغداد، لم يقم الرشيد بنقض الأمان بشكل عشوائي، بل استدعى فقهاء البلاط (وعلى رأسهم محمد بن الحسن الشيباني) لإيجاد "مخرج فقهي" يبيح له الغدر. ويرى الباحث أن هذا الإجراء يمثل ذروة التوظيف السياسي للدين؛ حيث تم تحويل الخلاف السياسي إلى "ثغرة قانونية" تتعلق بشكل الكتابة أو صيغة الأمان. ويحلل الباحث موقف القاضي "أبو البختري" الذي أفتى ببطلان الأمان، معتبراً إياه نموذجاً لـ "قاضي السلطة" الذي يطوع النص لخدمة رغبة الخليفة، مما أفقد القضاء استقلاليته وجعله أداة في يد السلطة التنفيذية لتصفية الخصوم [١].

أن هذا "الالتفاف القانوني" كان يهدف إلى تبرئة ساحة الخليفة أمام الرأي العام الهاشمي، وتصوير يحيى بن عبد الله وكأنه هو من أخلّ بشروط الاتفاق. إن هذه السياسة، كما يراها الباحث، هي التي عمقت الفجوة بين العلويين والعباسيين، إذ أدرك العلويون أن الوعود العباسية لا تملك أي ضمانة، وأن المؤسسة الفقهية الرسمية قد تم اختراقها سياسياً لدرجة أنها أصبحت تشرعن "قتل الأسير" بعد إعطائه الأمان [٢].

الأبعاد الجيوسياسية والأمنية لنقض المواثيق

وفي الأثر الاستراتيجي لسياسة نقض العهود على استقرار الدولة. يرى المفيد أن هارون العباسي، بنقضه لأمان يحيى بن عبد الله، حقق نصراً تكتيكياً قصيراً بالقضاء على ثائر قوي، لكنه خسر "المصداقية السياسية" للخلافة على المدى الطويل. فقد أصبحت هذه الحادثة "مُضغة" في أفواه المعارضين، وحالت دون رغبة أي ثائر علوي مستقبلي في التفاوض أو الركون إلى السلم. ويستنتج

---

[١] - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٢

[٢] - المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص ٣٣٨

المفيد أن هذه السياسة دفعت المعارضة نحو "الراديكالية" والعمل السري المحكم، وزادت من قناعة الأتباع بأن المواجهة المسلحة حتى الموت هي الخيار الوحيد أمام سلطة لا تحترم عهودها [١].

أن الرشيد تنبه إلى أن القوة المالية للعلويين لا تأتي فقط من الخراج الشرعي (الأخماس)، بل من "شبكة الأوقاف الضخمة" التي تركها الإمام علي والأئمة من بعده في فدك وينبع والمدينة. ولذلك، عمدت الإدارة العباسية إلى وضع هذه الأوقاف تحت "نظام الحراسة القضائية الرسمية"، وتعيين نظار عليها من قبل الدولة يمنعون وصول ريعها إلى الذرية العلوية بحجة مراجعة دفاتر الصرف. هذا الحصار الاقتصادي الممنهج أدى إلى إفقار الطبقة الوسطى الموالية للعلويين، وفك الروابط النفعية والخيرية التي كانت تربط عامة الفقراء بالبيت العلوي، مما جعل الولاء الاقتصادي ينحصر مجدداً في العطاء الرسمي لبغداد [٢].

ختاماً .. و بالتأكيد على أن "أعمال الرشيد السياسية" كانت تتسم بالبرود الأمني؛ فهو لم يكن يرى في يحيى بن عبد الله أو موسى بن جعفر "أقارب"، بل "أرقاماً سياسية" يجب حذفها من معادلة الحكم لضمان انتقال السلطة بسلاسة إلى أبنائه (الأمين والمأمون). إن تحويل القرابة الهاشمية إلى "عبء سياسي" هو ما جعل عهد الرشيد، برغم رخائه الظاهري، بؤرة لتوليد الأحقاد التاريخية التي أسهمت فيما بعد في تفتت الدولة العباسية [٣].

---

١ - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٢
٢ - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٦
٣ - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٤٥

المطلب الثالث : كيف انتهت ساسة هارون مع العلوين

لم تكن التصفية الجسدية لرموز المعارضة العلوية (كالإمام موسى بن جعفر الكاظم والزعيم الزيدي يحيى بن عبد الله المحض) بمثابة إسدال الستار على الصراع الإستراتيجي بين السلطة وبني عمومتهم، بل كانت نقطة التحول نحو طور جديد من السياسة العباسية في أواخر عهد هارون الرشيد. إن هذا الطور، الذي يمكن تسميته بـ"مرحلة إدارة ما بعد الصدمة"، تميز بالانتقال من القمع التنفيذي المباشر إلى محاولة "تأمين الدولة بنيوياً" ضد تداعيات تلك التصفيات، وصياغة جغرافية سياسية جديدة تضمن انتقال العرش بسلاسة في ظل تنامي المظلومية العلوية التي تحولت من حراك سياسي لرموز إلى عقيدة متجذرة في الوجدان الشعبي الإسلامي.

أولاً: "العهود المكية" وتحييد الحاضنة الخراسانية

تتجلى نهاية السياسة الرشيدية في التعامل مع الخطر العلوي المستقبلي في الوثائق السياسية الأخطر التي صاغها بنفسه وعلقها في جوف الكعبة المشرفة، والمعروفة تاريخياً بـ"العهود المكية" لولاية العهد بين أبنائه (الأمين والمأمون والمؤتمن). يحلل الباحث هذا الإجراء التشريعي غير المسبوق بأنه لم يكن مجرد تنظيم إداري عائلي لتقسيم الولايات، بل كان "استراتيجية تحصين استباقية" تهدف إلى حماية الإمبراطورية من أي اختراق علوي محتمل أثناء مرحلة انتقال السلطة المضطربة.

لقد تنبه الرشيد بذكائه الإداري إلى أن النواة الصلبة للدعوة العباسية (إقليم خراسان) قد بدأت تتأثر بشكل ديموغرافي وسياسي كبير بالدعاية العلوية، نتيجة لنفي وتهجير عوائل الطالبيين إليها، ونتيجة للسخط المتزايد من قسوة الولاة العباسيّين. ومن هنا، كانت كتابة العهد للمأمون على خراسان وإعطائه صلاحيات شبه مستقلة بمثابة "بناء خط دفاعي أول"؛ فالرشيد أراد وضع شخصية قوية وقريبة من أهل الشرق لتجفيف منابع الاستمالة العلوية هناك.

علاوة على ذلك، فإن اختيار مكة المشرفة -وهي العمق الروحي والحجازي الذي انطلقت منه ثورات بني الحسن والحسين- لكتابة هذه العهود، كان تكتيكاً يهدف إلى نزع الشرعية الأخلاقية من تحت أقدام العلويين؛ فإضفاء قدسية الحرم على عقود الخلافة العباسية كان يرمي إلى إحراج المعارضة دينيّاً، وتصوير أي خروج مستقبلي على أبناء الرشيد بأنه نكث لعهود الله المعلقة في الكعبة. غير أن هذه السياسة حملت في طياتها بذور فشلها، إذ تحولت تلك العهود إلى أداة للحرب الأهلية العباسية لاحقاً، والتي استغلتها المعارضة العلوية ببراعة لإعادة تنظيم صفوفها والإنقضاض على أطراف الدولة ([1]).

ثانياً: تداعيات "الرماد الثائر" في خراسان وانكسار نظرية الحسم العسكري

تثبت الوقائع التاريخية في السنوات الثلاث الأخيرة من حياة الرشيد (١٩٠هـ - ١٩٣هـ) أن سياسة "البرود الأمني" وتصفية الرموز الكاريزمية لم تنجح في اقتلاع الجذور العقائدية للمعارضة، بل حولتها إلى خلايا ساكنة تحت الرماد، ما لبثت أن وجدت متنفسها في الاضطرابات الإقليمية الكبرى. إن اندلاع ثورة رافع بن الليث في ما وراء النهر وخراسان لم تكن حراكاً عسكرياً معزولاً، بل كانت انعكاساً مباشراً لفشل السياسة الإدارية والمالية التي انتهجها ولاة الرشيد (وعلى رأسهم علي بن عيسى بن ماهان) الذين أفرطوا في قمع الساكنة المحلية واستنزافها اقتصادياً.

وفي هذا الطور المتأخر، اضطر هارون الرشيد إلى اتخاذ قرار إستراتيجي حرج؛ وهو قيادة الجيوش النظامية بنفسه والتوجه نحو الشرق المضطرب، على الرغم من استفحال مرضه وضعفه البدني. يحلل الباحث هذا المشهد الأخير باعتباره "الانكسار البنيوي للنظرية الإمبراطورية العباسية"؛ فالخليفة الذي أمضى العقود السابقة في إرسال الجواسيس والسموم لتصفية خصومه في أقاصي الأرض دون تحريك جيش، وجد نفسه مجبراً على الموت في قرية نائية من قرى طوس وهو يحاول رتق الشروخ التي تسببت فيها سياساته القمعية الصارمة.

[1] - الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص ٢٧٨

إن تداخل الجغرافيا الخراسانية الوعرة مع التعاطف الشعبي الضمني لأهل الشرق مع مظلومية آل البيت، جعل من نهاية عهد الرشيد نهاية مشحونة بالتوتر العسكري المستمر. لقد أدرك الرشيد في لحظاته الأخيرة أن "القبضة الحديدية" قد أمنت له قصر بغداد، لكنها خسرت له الأقاليم الحيوية للدولة، تاركاً لأبنائه تركة مثقلة بالديون الأخلاقية والأمنية، وخزينة مستنزفة في حروب داخلية عجلت بسقوط هيبة الخلافة المركزية وفك الارتباط النفسي بين السلطة والرعية ([1]).

ثالثاً: تحول الفكر العلوي من "الثورة الموضعية" إلى "صناعة الكيانات الموازية"

إن النتيجة الموضوعية الأكثر خطورة التي تمخضت عنها نهاية سياسة الرشيد مع العلويين، هي إحداث تغيير راديكالي في بنية وتفكير المعارضة العلوية نفسها. فبعد مشهد تمزيق أمان يحيى بن عبد الله الغادر والتصفية الصامتة للإمام الكاظم، تخلت الأجنحة العلوية الفاعلة بالكامل عن فكرة "إصلاح منظومة الحكم من داخل العاصمة بغداد" أو الركون إلى مبدأ "المداراة الهاشمية" ووثائق الأمان الرسمية التي ثبت عدم حصانتها القانونية.

هذا التحول التاريخي الكبير في عهد الرشيد أنتج مسارين إستراتيجيين غيرا خارطة العالم الإسلامي:

المسار التنظيمي السري الصارم: وتبناه التيار الإمامي (الموسوي) الذي قاده الإمام علي بن موسى الرضا (ع) في المدينة المنورة بتكتم حذر؛ حيث عمد إلى تعميق نظام "الوكلاء السريين" لإدارة الأموال والفتيا بعيداً عن عيون أجهزة الاستخبارات العباسية، والتركيز على البناء العقدي والفكري للقواعد الشعبية، وتجنب الصدام المسلح المباشر مع سلطة تبحث عن أي ذريعة للإبادة.

المسار الجيوسياسي الانفصالي: وتبنته الأجنحة الزيدية والحسنية، والتي انتقلت من استراتيجية "الثورات الموضعية" داخل الحواضر الكبرى (كالكوفة والمدينة) إلى استراتيجية "الهروب الجغرافي الإستراتيجي" نحو البيئات الطبيعية والاجتماعية المستعصية على الجيوش العباسية النظامية.

[1] - اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٢٥

وكان تأسيس دولة الأدارسة في أقصى المغرب العربي على يد إدريس بن عبد الله (الناجي من واقعة فخ) ودولة العلويين اللاحقة في طبرستان والديلم، المآل النهائي للفشل الأيديولوجي للرشيد. لقد أثبت العلويون في أواخر عهد الرشيد أن بإمكانهم بناء شرعيات سياسية ودول كاملة السيادة خارج الفلك العباسي وباعتماد حواضن بشرية غير عربية (كالبربر والديلم). هذا الانفصال الجغرافي شكل ضربة قاضية لـ"عالمية الخلافة العباسية"؛ إذ تحولت أطراف الدولة إلى ملاذات آمنة ومصانع للثورات المستمرة، وصار النموذج العلوي لا يطلب حصة في حكومة بغداد، بل يسعى لإنهاء وجودها الفكري والسياسي كلياً [1].

رابعاً: الأثر الاقتصادي المتأخر وسياسة "التفكيك الطبقي" للحواضر الهاشمية

في الطور الأخير من سياسته، أدرك هارون الرشيد أن المواجهة العسكرية والأمنية تظل ناقصة ما لم يتم تدمير "العصب المالي" الذي يغذي استمرارية الوجود الاجتماعي للعلويين في الحجاز؛ ومن ثم دخلت السياسة الاقتصادية للدولة في طور الحصار الهيكلي الممنهج عبر مصادرة وتجفيف "شبكة الأوقاف الهاشمية الضخمة" في فدك، وينبع، والمدينة المنورة، والتي كانت تحت نظارة أئمة أهل البيت.

يرى المفيد أن هذا الإجراء المتأخر يمثل تحولاً من معاقبة الفرد الثائر إلى "العقوبة الجماعية والتفكيك الطبقي"؛ فمن خلال وضع هذه الأوقاف تحت ما يسمى بـ"الحراسة القضائية الرسمية" وتعيين نظار بيروقراطيين من قبل البلاط في بغداد بحجة مراجعة دفاتر الصرف والتحقق من مصارف الريع، نجحت الإدارة العباسية في قطع الموارد المالية الحيوية عن الذرية العلوية. ولم يكن الهدف من هذا الإجراء إثراء خزانة الدولة بقدر ما كان يهدف إلى:

---

[1] - أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٤١٢

إفقار الطبقة الوسطى والوجهاء من الطالبيين الذين كانوا يمولون الحركات السرية والبعثات العلمية.

فك الروابط النفعية والخيرية والتكافلية التي كانت تربط عامة الفقراء والمساكين في الحجاز بالبيت العلوي؛ حيث كان ريع هذه الأوقاف يوزع كأعطيات ومساعدات تنسج ولاءً عاطفياً واجتماعياً عميقاً مع الناس.

بفعل هذه السياسة، انحصرت القوة المالية والولاء الاقتصادي مجدداً في "العطاء الرسمي" لبغداد، وتحول العلويون في أواخر عهد الرشيد من طبقة اجتماعية ذات نفوذ واكتفاء مالي إلى طبقة محاصرة اقتصادياً تعاني من التضييق المعيشي، مما أدى إلى كبت اجتماعي خانق تحول في العهود اللاحقة إلى وقود لثورات طبقية واقتصادية عارمة هزت استقرار الخلافة [1].

خامساً: التآكل الأخلاقي لشرعية الدولة وتأسيس "فقه المعارضة المستقل"

في المحصلة النهائية، لم يعد الصراع في سنوات الرشيد الأخيرة صراعاً على العرش أو الموارد، بل تحول إلى أزمة كبرى طالت "الهوية الأخلاقية والمصادر التشريعية للدولة العباسية". إن المبالغة المفرطة في توظيف المؤسسة القضائية والفقهية الرسمية لشرعنة التصفيات السياسية ونقض المواثيق -كما حدث في فتوى القاضي أبي البختري بتمزيق أمان يحيى بن عبد الله بحجج شكلية واهية- أحدثت رد فعل عكسي وعميق في الأوساط العلمية الإسلامية المستقلة.

لقد بدأت المذاهب الفقهية الناشئة في تلك الحقبة بالابتعاد التدريجي عن البلاط العباسي، وتأسيس ما يمكن تسميته بـ"فقه المعارضة المستقل" أو فقه عدم الخضوع المطلق لأمن الدولة؛ حيث رأى كبار الفقهاء المحققين أن السلطة قد انحرفت بمنصب الخلافة من عقد شرعي قائم على العدل والقرابة الرحمية بالرسول (ص) إلى "سلطان دنيوي ميكافيلي" يدير أزماته بالسيف، والحيلة، والالتفاف القانوني المفضوح.

---

[1] - الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ٢٣٦

في ختام هذا السفر البحثي المعمق، نصل إلى قراءة كلية متكاملة لملامح الحقبة التاريخية التي تداخلت فيها خيوط السياسة بأوتار العقيدة والمظلومية، وتجلت فيها الفلسفة الإدارية والأمنية للخليفة هارون العباسي في أوج قوتها وأشد درجات. إن دراسة العلاقة الجدلية والصدامية بين السلطة العباسية الخامسة والمعارضة العلوية لا يمكن اختزالها في مجرد حوادث اعتقال فردية أو حملات عسكرية موضعية، بل إنها تمثل في جوهرها صداماً بنيوياً وتاريخياً مريراً بين نموذجين متناقضين من الشرعية السياسية والدينية: شرعية الأمر الواقع والغلبة المادية التي تذرعت بالقرابة والعمومة لتبرير ديمومة العرش العباسي، مقابل شرعية النص والوراثة الروحية التي تشرّبها الوجدان الشعبي والتفت حولها الجماهير كبديل رسالي أصيل يقوده رجالات البيت العلوي.

لقد كشفنا البحث بوضوح عن حجم المعاناة السيكولوجية والسياسية التي عاشتها السلطة في بغداد، والتي عبرنا عنها بـ "عقدة الشرعية". فقد أثبتت التحليلات أن الرشيد، على الرغم من عظمة دولته واتساع جغرافيتها ونفوذ جيوشها، كان يرى في النقاء الروحي والزهد الأخلاقي لرموز آل البيت إدانة صامتة ومستمرة لبذخ البلاط ومنظومة الحكم التي انحرفت عن الشعارات الأولى المتمثلة في "الرضا من آل محمد". ومن هنا، تحولت هذه العقدة النفسية إلى دافع بنيوي لصياغة استراتيجيات أمنية معقدة ومبتكرة، تجاوزت أسلوب المواجهة الخشنة المباشرة إلى مربع الحرب الأيديولوجية الناعمة وصناعة خطابات إعلامية بديلة عبر منابر الجمعة والوشايات الممنهجة، في محاولة يائسة لتفكيك الحصانة الروحية والشعبية التي كان يتمتع بها العلويون في مختلف حواضر العالم الإسلامي.

ومن أبرز النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة، هي **التطور النوعي والخطير في آليات عمل الأجهزة الأمنية العباسية في عهد هارون**، حيث تبلورت معالم ما يمكن تسميته بـ "الدولة الأمنية العميقة" والأمن العابر للحدود. إن سياسة الاعتقال الوقائي والتغييب القسري التي طالت الإمام موسى بن جعفر الكاظم، والتمويه الاستخباري الدقيق في عمليات نقله بين الحواضر، لم تكن ناتجة عن حراك مسلح مباشر قاده، بل كانت خطوة استباقية مدروسة لكسر الرابطة الروحية المتنامية وتجفيف القوة الصامتة التي كانت تلتف حوله. وقد توازت هذه السياسة مع ملاحقات استخباراتية عابرة للحدود الجغرافية لتصفية الرموز الفارة بالسموم والرسائل المشفرة، وهندسة ديموغرافية قاسية اعتمدت التهجير القسري لعوائل الطالبيين لتفتيت كتلتهم البشرية الحرجة وعزلهم عن بيئتهم الحاضنة في الحجاز.

وعلى الصعيد القانوني والقضائي، تجلت البراغماتية السياسية المتطرفة في أبهى صورها من خلال **تطويع المؤسسة الدينية والفقهية الرسمية لخدمة المصالح السلطوية الصرفة وشرعنة الجريمة السياسية**. إن مشهد نقض أمان يحيى بن عبد الله المحض بعد توثيقه بالمواثيق الغليظة، واستدعاء فقهاء البلاط لإيجاد ثغرات شكلية وقانونية تبرر تمزيق العهود، يمثل نقطة تحول خطيرة في مسار القضاء الإسلامي، حيث تحولت العدالة إلى أداة تنفيذية تمنح الحصانة الفقهية للجلاد في مواجهة الضحية، وتصيّر المعاملات والعهود الدولية مجرد أوراق ضغط ومناورات دبلوماسية يتم التخلص منها فور انتهاء الحاجة الأمنية التكتيكية إليها.

ولم تقتصر هذه القبضة الحديدية على الجوانب العسكرية والقانونية فحسب، بل امتدت لتشمل حصاراً اقتصادياً ممنهجاً استهدف تجفيف المنابع المالية والأوقاف الضخمة للهاشميين في فدك وينبع والمدينة. لقدا أدركت الإدارة العباسية بذكائها البيروقراطي أن القوة الاجتماعية للعلويين ترتكز على **شبكة التكافل الاجتماعي والأوقاف الخيرية التي تربطهم بعامة الفقراء**، فعملت على فرض الحراسة القضائية عليها وقطع ريعها، بهدف إفقار الطبقة الوسطى الموالية لهم، وفك الروابط النفعية، وحصر الولاء المالي والاقتصادي في العطاء الرسمي لبغداد وحده، مما يعكس شمولية الرؤية القمعية للرشيد في إدارة الأزمات وتصفية خصومه.

إن هذه السياسات البراغماتية والميكافيلية المبكرة، وإن حققت لهارون الرشيد استقراراً أمنياً مؤقتاً ومكاسب تكتيكية سريعة بالقضاء على الثورات المباشرة وتغييب الرموز الكاريزمية خلف القضبان، إلا أنها كلفت الدولة العباسية كسر شرعيتها الأخلاقية والدينية على المدى الطويل أمام الرأي العام الإسلامي. فقد تحول الخليفة في نظر المجتمع من راعٍ يحكم بمقتضى العقد الشرعي والقرابة الرحمية إلى سلطان دنيوي يدير ملكه بالسيف والحيلة والنكث، مما أدى إلى قطيعة نفسية تامة وراديكالية في صفوف المعارضة العلوية التي أيقنت بعد مشهد تمزيق الأمان وجنازة الجسر أن الحوار مع بغداد مستحيل، وأن المواجهة السرية والعلنية هي السبيل الوحيد للنجاة.

وفي المحصلة النهائية، نخلص إلى أن عهد الرشيد برغم كل ما أحيط به من مظاهر الرخاء الظاهري والازدهار العلمي والاقتصادي في المدونات الرسمية، كان في باطنه بؤرة خصبة لتوليد الأحقاد التاريخية وتعميق الشرخ الاجتماعي والسياسي داخل الأمة. إن تحويل القرابة الهاشمية من عامل وحدة إلى عبء سياسي يستوجب التصفية، جعل من السلم الأهلي في تلك الحقبة سلماً هشاً قائماً على الرهبة العسكرية المتبادلة لا على الرضا السياسي الجمعي. وبذلك، ترك الرشيد وراءه إرثاً محفوفاً بالمرارة والجدل التاريخي، حيث تفتتت الدولة العباسية لاحقاً بفعل الصراعات التي غذتها تلك المظلومية العلوية، والتي تحولت من مظلومية أفراد إلى قضية أمة حية ومحرك تاريخي لا ينضب، ليثبت التاريخ في النهاية أن بريق السلطة والتاج يزول، بينما تخلد مواقف الصمود والمظلومية كرموز عصية على التغييب والنسيان.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم (سورة الانعام (الاية ٨٤)

أولاً: المؤلفون والكتب (المصادر المباشرة)

١. **الشيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان)** :مؤلف كتاب **"الإرشاد)** ."توفي ٤١٣هـ
٢. **الشيخ الصدوق (محمد بن علي بن بابويه)** :مؤلف كتاب **"عيون أخبار الرضا)** ."توفي ٣٨١هـ.
٣. **أحمد بن أبي يعقوب (اليعقوبي)** :مؤلف كتاب **"تاريخ اليعقوبي)** ."توفي ٢٩٢هـ.
٤. **علي بن الحسين المسعودي** :مؤلف كتاب **"مروج الذهب)** "المشار إليه بتاريخ المسعودي . توفي ٣٤٦هـ.

ثانياً: الفقهاء والقضاة (شخصيات علمية وردت في السياق)

٥. **القاضي أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم)** :تلميذ أبي حنيفة وصاحب منصب "قاضي القضاة" الذي استحدثه الرشيد لتوحيد النظام القضائي) .توفي ١٨٢هـ.
٦. **محمد بن الحسن الشيباني** :الفقيه الذي ذكر البحث أنه أفتى بنقض "أمان" يحيى بن عبد الله المحض) .توفي ١٨٩هـ.

ثالثاً: الشعراء (كوسيلة إعلامية ودعائية)

٧. **مروان بن أبي حفصة** :الشاعر الذي كان ينظم القصائد في بلاط الرشيد لذم العلويين ومدح العباسيين لتثبيت شرعية الخلافة) .توفي ١٨٢هـ.

رابعاً: الشخصيات التاريخية المحورية (التي دار حولها البحث)

١٢. **الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام)** :الشخصية المركزية في البحث، والذي عاصر الرشيد وشكل مرجعية روحية وعلمية موازية.

١٣. **يحيى بن عبد الله المحض (صاحب الديلم)** :من أعيان العلويين وقائد الثورة التي انتهت بقضية "الأمان" المشهورة.

١٤. **إدريس بن عبد الله** :الذي هرب إلى المغرب وأسس دولة الأدارسة.